

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الإغاثة الأرمنية والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، وهما
منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 150113 12-61435 X (A)



بيان

يسر جمعية الإغاثة الأرمنية ويسر المجلس الدولي للمرأة اليهودية أن يتقدما بالتهنئة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة انقضاء عامين على دخولها حيز العمل، وأن يؤكد إيمانهما برؤيتها في سبيل الوفاء باحتياجات المرأة في كافة أنحاء العالم. ومن دواعي سعادتهما أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنشأت هيئة ينصب مناط اهتمامها حصراً على مسائل المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وحسبما ذكرت ميشيل باشليت، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فإن "المساواة بين الجنسين لا بد وأن تتحول إلى حقيقة واقعة". إلا أنه وحتى يتم تحقيق ذلك، ستبقى التنمية ويظل الأمن في تناقص. ومن جملة المسائل المتصلة بالجنسين، ليس ثمة مسألة تكتسي طابعاً محورياً ومهماً لصحة المجتمعات أكثر من مسألة الحق الإنساني للمرأة والفتاة في العيش دون عنف. ونحن نقر بكل حماسة الموضوع ذا الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بشأن "إنهاء ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة". ومن منظور جمعية الإغاثة الأرمنية والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، تمثل مسألة منع ارتكاب العنف ضد الفتيات شاغلاً شديداً باعتبار ما يلحق بحيواتهن من أضرار جراء تعرضهن للعنف في مرحلة الشباب. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الفصل بين مشكلة الاتجار وبين هذا العنف الذي يُرتكب على أساس نوع الجنس.

ويمكن القول في يومنا هذا إن العنف ضد المرأة والفتاة أصبح وباءً عالمياً. ولا يتقيد هذا العنف بحالة الاقتصاد أو التعليم أو الجغرافيا بل يجد لنفسه مكاناً في جميع مستويات الدخل وفي كافة أنحاء العالم. وهو قضية لجميع المجتمعات في "الشمال" و "الجنوب"، كما أنه يحدث على جميع الصُّعد الوطني والمجتمعي والأسري. وتذهب بيانات البنك الدولي إلى أن احتمالات تعرّض امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و ٤٤ سنة للعنف أكثر منه بالنسبة لتعرضها لمرض مزمن أو للحرب أو لحادث سير.

والمعروف جيداً أن ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة يسود بشكل أكبر في الحالات التي تتسم بعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحالات التراع، كما يسود المجتمعات التي تتصف بضعف المؤسسات وضيق سُبُل الحصول على المعلومات وقلة إنفاذ حقوق الإنسان وسيادة أفكار جامدة بخصوص الرجولة، وفي المجتمعات التي يكون مقبولاً اجتماعياً فيها استخدام العنف وسيلة لحل المنازعات الشخصية. وفضلاً عن ذلك، تود جماعة الإغاثة الأرمنية ويود المجلس الدولي للمرأة اليهودية أن يؤكد أهمية الحرص على منع ارتكاب العنف ضد الفتيات. فكلما وقع العنف مبكراً في مراحل الحياة كلما صعبت

الاستجابة له وصعب إعادة التأهيل منه. وثمة أيضاً مسائل تتعلق بالصحة النفسية والبدنية وعواريات تتعلق بالتحصيل العلمي تسبب في عواقب باقية مدى الحياة.

إن العنف ضد المرأة والفتاة انتهاك لأبسط حقوق الإنسان الأساسية. ومن الجلي أن العنف ضد المرأة والفتاة عقبة أمام تطورهن الكامل والمتساوي بوصفهن أفراداً مساهمة في المجتمع. فمشاركة المرأة مشاركة تامة في شتى مناحي المجتمع يهيئ بيئة لا يمكن أن يزدهر فيها العنف ويقل فيها احتمال حدوث عمليات الاتجار. وحسبما تظهره الدلائل، فإن المجتمعات التي يجري فيها التمكين للمرأة ويكون لها فيها وضعية اجتماعية واقتصادية أرفع، تصبح في نهاية المطاف مجتمعات حامية للمرأة والفتاة من العنف.

ويقع على عاتق الدول الالتزام بالمحافظة على حقوق الإنسان لمواطنيها، وعليها من ثم أن تمارس سلطاتها في منع هذا العنف الجنساني. وهناك الكثير من المعاهدات (الوطنية والدولية) والقوانين والصكوك الأخرى القائمة التي تستهدف منع العنف، غير أن ثمة ضرورة أيضاً لإنفاذها الإنفاذ الكامل ووضع استراتيجيات وافية يتكامل فيها جانب المنع والاستجابة. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول أن تتبنى وتنفذ نهجاً متعددة القطاعات لمنع العنف ضد المرأة والفتاة. وإذا ما أُشرك القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني في هذه النهج يمكن للجهود التوعوية والدعوة والتدريب أن تصل لجميع مستويات المجتمع بما في ذلك إلى الرجال والأولاد. وأحد العوامل المهمة في مساعي استئصال شأفة العنف ضد المرأة والفتاة هو إقامة شراكات بين عدة قطاعات.

ولتحقيق هذه الغاية، توصي جمعية الإغاثة الأرمنية ويوصي المجلس الدولي للمرأة اليهودية بالتالي، من أجل التخفيف من حدة وباء العنف الجنساني:

(أ) تدريب الأخصائيين المجتمعيين - باتباع نموذج "تدريب المدربين" وتعيين شخص مرجعي على مستوى المجتمع المحلي/القرية ليكون بمثابة المدرب والمستشار الرئيسي في مسائل العنف ضد المرأة والفتاة. وتسليح هذا الشخص بالأدوات اللازمة لتقديم النصيحة والمشورة لضحايا العنف؛ وتوعية الزملاء من الأعضاء المجتمعيين بمسألة استئصال شأفة العنف؛ والدعوة لحقوق المرأة والفتاة في جميع القطاعات والمستويات في الحكومة، بالإضافة إلى الاضطلاع بمسؤوليات أخرى. وفي منظورنا، فإن هذا النموذج يصلح لتطبيقه في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية وفي المناطق الريفية؛

(ب) إنشاء "مراكز جامعة" - بحيث يقوم كل مركز جامع بتوفير الدعم الطبي وخدمات الصحة النفسية والتوعية وبرامج منع العنف ضد المرأة والفتاة. ويمكن أن يكون مقر هذه "المراكز الجامعة" المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وبالمستطاع أيضاً تحقيق التوصيتين المذكورتين أعلاه من خلال إقامة شراكات فيما بين القطاعات ومع كيانات الأمم المتحدة. وتحتاج التوصيتان نموذجاً قياسياً قائماً على أفضل الممارسات وقابلاً للتكرار على الصعيد العالمي، وإن ظل حساساً للعادات والأعراف والقوانين المحلية.

وُتقر جمعية الإغاثة الأرمنية ويُقر المجلس الدولي للمرأة اليهودية بقيمة البرامج التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وحملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة، من جملة الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها لجنة وضع المرأة، والتي يمكن أن تسهم في دحر العنف ضد المرأة والفتاة. ونحن نحث بقوة على مواصلة نظر هذه المسألة في الأمم المتحدة وعلى الأخص لما باتت تكتسيه من أبعاد وبائية. كما أننا نحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة وضع المرأة على تعزيز وتطوير مشاركة المنظمات غير الحكومية في جهود زيادة الوعي العام بعمق واتساع مشكلة العنف ضد المرأة والفتاة. وبغية التصدي بفعالية لمشكلة العنف، لا بد وبشكل أساسي أن يعمل الرجال والنساء معاً صوب تحقيق هدي المنع والاستجابة. وأخيراً نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تفحص سياساتها الوطنية والمحلية المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية وأن تكفل حقوق الإنسان لجميع مواطنيها وتجري مسوحات للإجراءات المحددة التي تُتخذ في سبيل استئصال شأفة العنف ضد المرأة والفتاة.